الأنباء
الخميس 8 مارس 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يواصل الارتفاع إلى 61,37 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 52 سنتا ليبلغ 61,37 دولارا للبرميل، بزيادة 1٪، وذلك وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

«استدامة».. برنامج حكومي تنفيذي متوسط المدى ضمن رؤية 2035

الكويت ملاذ ضريبي حتى 2021

تسعيرة جديدة للخدمات.. إعادة هيكلة للدعوم.. رفع التكويت بالقطاعين العام والخاص

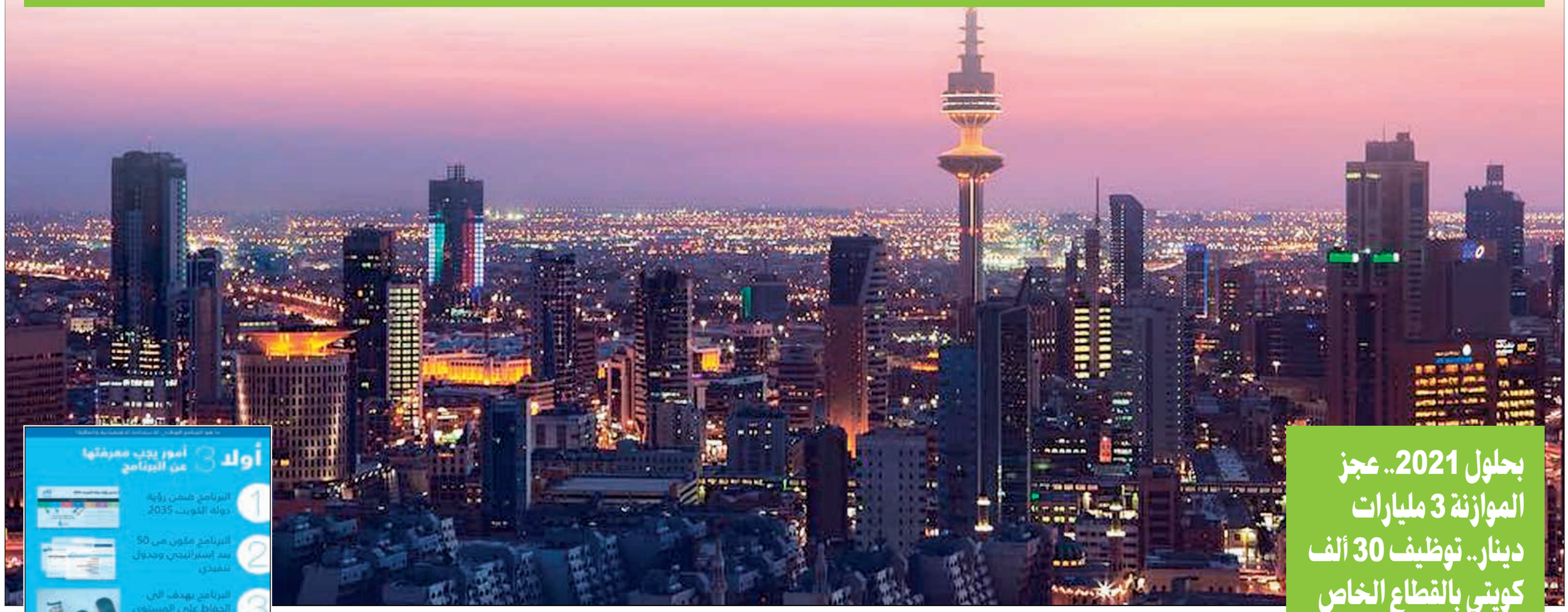

بحلول 2021.. عجز الموازنة 3 مليارات دينار.. توظيف 30 ألف كويتي بالقطاع الخاص

الحكومة أصبح لديها «KPIs».. أهداف محددة قابلة للقياس وفق جدول زمني

تحسين ترتيب الكويت بمؤشر سهولة الأعمال و20٪ نمو مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي

محمود فاروق

أعلنت الحكومة الكويتية عدم نيتها فرض ضرائب جديدة حتى مارس 2021 مستبعدة بذلك فرض ضرائب القيمة المضافة التي بدأت دول خليجية بتطبيقها في يناير الماضي أو ضريبة أرباح الشركات التي تم الإعلان عنها في مارس 2016. لتبقى الكويت ولأربعة أعوام مقبلة على أقل تقدير ملاذا ضريبيا للمستثمرين والقائمين مقارنة بمحيطها الإقليمي الذي يتوسع في فرض الضرائب.

وناقش وزير المالية د.نايف الحجرف بمجلس الأمة أول أمس برنامج «استدامة» والذي يتكون من 4 محاور خلا المحور الرابع والمرتبط بالاستدامة المالية من استهداف الحكومة فرض ضرائب لزيادة إيراداتها لـ 3 سنوات مقبلة.

وقال الحجرف إن البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية يحافظ على المستوى المعيشي للمواطنين ويركز على زيادة الكفاءة التشغيلية للحكومة. ويتكون البرنامج من 4 محاور لكل منهم هدف رئيسي وجدول زمني وآلية تنفيذ والأهداف الأربعة الرئيسية للبرنامج والتي تستهدف الحكومة الكويتية تحقيقها حتى 2021 أهداف محددة وقابلة للقياس ووفق جدول زمني وهي:

1 ـ تسجيل مرتبة ضمن الثلث الأول عالميا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي.

2 ـ نمو مساهمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بنسبة 20٪ مقارنة بعام 2016.

3 ـ زيادة أعداد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص من 70 ألف إلى 100 ألف.

4 ـ تقليص العجز المالية إلى أقل من 3 مليارات دينار.

ويتضح من الأهداف الأربعة ان البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية يهدف لزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني عبر تحسين الخدمات الحكومية ودعم القطاع الخاص وتنمية سوق العمل مع المحافظة على المستوى المعيشي للمواطنين.

ويتكون البرنامج تفصيلا من 50 بندا استراتيجيا موزعا على أكثر من 50 جهة حكومية تخضع جميعها لنظام حوكمة عال مبني على نظام مؤشرات قياس الأداء. ويعد البرنامج إطارا تنفيذيا متكاملا متوسط المدى، ضمن رؤية الكويت لعام 2035 «كويت جديدة».

وبذلك أصبح للجهات الحكومية KPIs مثلها كباقي الإدارات التنفيذية في الشركات العالمية. فهناك أهداف واضحة قابلة للقياس وتحديد مستوى نجاح تنفيذها بشكل بسيط وفق معايير عالمية على ان ينقسم التنفيذ لمراحل وفق جدول زمني يسهل على الجميع مراقبة الأداء والحكم بالنجاح أول الفشل.

تحسين خدمات قطاع الأعمال

يستهدف المحور الأول في البرنامج تحسين الخدمات المقدمة لقطاع الاعمال وجعلها اكثر سهولة ويسرا من خلال مجموعة من المبادرات أهمها زيادة الخدمات الحكومية الإلكترونية وتطوير آلية تخصيص أراضي الدولة.

دعم القطاع الخاص

يستهدف المحور الثاني من برنامج استدامة تدعيم القطاع الخاص من خلال مجموعة من المبادرات أبرزها ترويج وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع مشروعات الشراكة ووضع برنامج زمني للتأهيل والخصخصة.

يركز المحور الثالث على تطوير سوق العمل الحكومي والخاص من خلال مجموعة من المبادرات أبرزها وضع نظام لإدارة وتقييم الأداء وتنظيم عملية تصنيف الوظائف ونظام التعويضات وتحفيز توظيف المواطنين الكويتيين بالقطاع الخاص وربط برنامج التعليم باحتياجات سوق العمل وتنظيم توظيف العمالة الوافدة.

استدامة المالية العامة

يهدف المحور الرابع لخفض العجز المالي بخفض الانفاق وزيادة الايرادات من خلال مجموعة من المبادرات أبرزها ضبط تكاليف المشاريع العامة ووضع استراتيجية جديدة للدعم وبيع الأصول الحكومية غير المستغلة وإعادة تقدير مقابل الانتفاع بأراضي وعقارات الدولة وإعادة تسعير الخدمات العامة.

ملتقى الكويت للاستثمار 2018.. مؤتمر عالمي يُعقد 20 و21 مارس

خارطة جديدة للاستثمارات الأجنبية.. تسهيلات وفرص بالجملة

علي الغانم: القطاع الخاص يشكل حجر الأساس في اقتصاد المستقبل

2,3 مليار دولار حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الكويت

مشعل الجابر: الملتقى يعطي زخماً كبيراً للاستثمارات الأجنبية بالكويت

أحمد عوض

تستضيف الكويت يومي 20 و21 مارس الجاري «ملتقى الكويت للاستثمار 2018» تحت رعاية أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وبتنظيم مشترك من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وغرفة تجارة وصناعة الكويت.

وقال رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت علي محمد ثنيان الغانم إن الملتقى يسهم في التأكيد على الفرص الحقيقية والعائدات المضمونة من الاستثمار في الكويت بما يعزز دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية.

وأضاف الغانم، على هامش لقاء صحافي، أن الغرفة عازمة ومن خلال هذا الملتقى على إبراز قوة الاقتصاد الكويتي الحقيقية ومدى التجانس والتعاون الحكومي مع القطاع الخاص الذي نتجت عنه بيئة استثمارية جذابة وتحمل آفاقا مستقبلية واعدة للمستثمرين.

وأشار الغانم إلى ان الاستثمارات الكويتية حول العالم لها قوتها، مضيفا ان الفرص الاستثمارية التي يحملها الاقتصاد للمستثمرين المحليين والعالمين كبيرة وتشمل عددا كبيرا من القطاعات الحيوية التي تهتم بها الحكومة من خلال المشاريع التنموية الضخمة.

وأوضح أن الغرفة مستمرة في دعم البيئة الاستثمارية بالكويت من خلال العديد من البرامج والمبادرات بما فيها الخدمات الإلكترونية والإشراف على مركز الكويت للتحكيم التجاري الذي يعزز من الشفافية ويسهم في حل أي خلافات بكفاءة واقتدار ووفقا لأفضل المعايير العالمية، فضلا عما تقوم به من خلال تنظيم زيارات للوفود الاقتصادية الخليجية والعربية والأجنبية لتعريفهم بالبيئة الاستثمارية والتجارية في البلاد، بالإضافة إلى تنظيم الورش والدورات التدريبية التي تسهم في تنمية رأس المال البشري الذي يعتبر من أهم ركائز عملية التنمية».

من جانبه، قال مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل الجابر إن حجم الاستثمار المباشر الوارد إلى الكويت قفز على مدار العامين الماضيين ليصل إلى أكثر من 2,3 مليار دولار، ومن شأن ملتقى 2018 اعطاء زخم إضافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الكويت.

وأضاف أن هناك العديد من عوامل الجذب التي تتوافر في الكويت وتدعم تواجد وعمليات الشركات العالمية الكبرى منها الفرص والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الكويت في مجال الاستثمار من حيث إصدار قوانين لصالح المستثمرين، والموقع الاستراتيجي وقرب الدولة جغرافيا من العديد من الأسواق المتنامية ومتانة القطاعين المالي والتجاري في البلاد، فضلا عن النمو الكبير الذي يشهده قطاع تكنولوجيا المعلومات، خصوصا ريادة الأعمال في هذا المجال.

علي الغانم متحدثا وبجانبه الشيخ مشعل الجابر

وأضاف «يعد ملتقى الكويت للاستثمار 2018 منبرا مهماً يعرض المشهد الاقتصادي العام للبلاد والفرص الهائلة التي يتيحها للمستثمرين العرب وكذلك المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي والعالم في عدد من القطاعات ذات النمو السريع.

وأوضح ان انعقاد ملتقى الكويت للاستثمار يأتي ترجمة لرؤية الرامية لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي وتسريع عجلة الاقتصاد.

ويهدف ملتقى الكويت للاستثمار 2018 إلى تسليط الضوء على أهم الفرص الاستثمارية في الكويت المتاحة للمستثمرين من المنطقة والعالم في عدة قطاعات.

وسيشارك في الملتقى، الذي سيقام في قصر بيان ومركز جابر الأحمد الثقافي، مجموعة من الوزراء والقيادات الحكومية في الجهات المعنية الكويتية وممثلين عن البعثات الديبلوماسية المعتمدة في الكويت بالإضافة إلى نخبة من قيادات القطاع الخاص وممثلين عن شركات إقليمية وعالمية تمتلك استثمارات استراتيجية في البلاد والشركات الاستشارية.

وتناقش جلسات الملتقى عدة محاور أبرزها: القدرة الاقتصادية التنافسية للبلاد، وتركيز الحكومة على تعزيز عدة قطاعات في الكويت وتعزيز التنويع الاقتصادي والانجازات التي تحققت في الجوانب التشريعية، وكل هذا يأتي متسقا مع «رؤية الكويت 2035» وخارطة الطريق الاستراتيجية للنمو على المدى الطويل.

وستتم مناقشة العديد من الموضوعات خلال ملتقى 2018 من بينها الاستثمار في كويت المستقبل والتسهيل التجاري كاستراتيجية تنموية والتمويل والتنمية المستدامة والفرص الاستثمارية والخيارات المتاحة في القطاعات الحيوية، ويختتم الملتقى بحلقة حوارية بعنوان «التنمية في الكويت: رؤية وإرادة».

وسيشمل الملتقى عدة جلسات منها جلسة خاصة تشارك فيها مجموعة من الوزراء والقيادات الحكومية الكويتية، وتهدف إلى تسليط الضوء على التقدم المحرز والتوقعات لكل من الركائز السبع لرؤية الكويت «2035»، وستكون هذه بمنزلة الجلسة الحصرية الأولى منذ إطلاق الرؤية في يناير 2017.

وتشمل قائمة الرعاة في الفئة الماسية كلا من بيت التمويل الكويتي وبنك الكويت الوطني والشركة المتحدة لصناعة الحديد (حديد الكويت) وشركة زين للاتصالات ومجموعة علي الغانم وأولاده، فيما تشارك مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومؤسسة البترول الكويتية والمركز بدعم الملتقى ضمن الفئة البلاتينية. بالإضافة إلى الرعاة، ستكون رؤية «كويت جديدة» شريكا استراتيجيا في حين ستكون الخطوط الجوية الكويتية الناقل الرسمي للملتقى.